«بيتك للأبحاث»: تراجع معدل التضخم إلى 2.7 في المئة خلال إبريل الماضي

أشار التقرير الشهري للتضخم الذي تصدره شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى ارتفاع معدل التضخم في الكويت بمعدل 0.1 في المئة على أساس شهري في إبريل 2014، مقارنة بزيادة قدرها 0.3 في المئة على أساس شهري في مارس 2014. وأظهرت أربعة من المجموعات الرئيسة زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة الأغذية والمشروبات «0.4 في المئة على أساس شهري» والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة «0.3 في المئة على أساس شهري» والنقل «0.1 في المئة على أساس شهري» والصحة «0.1 في المئة على أساس شهري».

وبالنسبة للأساس السنوي، تراجع معدل التضخم ليسجل 2.7 في المئة على أساس سنوي، انخفاضاً من نسبة الـ 3 في المئة المسجلة في مارس 2014. ونجد أن التضخم قد تراوح خلال الـ 12 شهرا الأخيرة في نطاق 2.5 في المئة إلى 3 في المئة ، مما يعني استقرار نسبي للبيئة التضخمية... وفيما يلي التفاصيل

وقد ارتفع التضخم في المكون الأكبر لسلة أسعار المستهلك، وهو المساكن المؤجرة «والتي تبلغ 28.9 في المئة » بصورة طفيفة إلى 4.6 في المئة على أساس سنوي في أبريل 2014، بارتفاع طفيف عن مارس 2014 والذي كانت قد سجلت خلاله 4.5 في المئة على أساس سنوي. ويتم إجراء التغييرات في هذا المكون مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وحيث إنه ليس هناك تغيير مجدول له على أساس شهري خلال أبريل 2014، فإن الرقم كان متوقعا.

وارتفع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية «ثاني أكبر مكون في سلة أسعار المستهلك» بمقدار 0.4 في المئة على أساس شهري خلال الشهر، مما دفع التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية ليسجل 2.9 في المئة على أساس سنوي من 3.6 في المئة على أساس سنوي مسجلة سابقاً. وعلى الرغم من أن الغذاء يعد أحد العناصر الهامة في مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن هذا التحرك كان كبير بدرجة كافية ليكون له تأثير كبير على التضخم. وأظهرت تفاصيل بيانات تضخم سلة أسعار المستهلك انخفاض أسعار الخضروات الطازجة والمبردة والمجمدة «- 0.3 في المئة » خلال الشهر، كما انخفضت أسعار ثلاث مجموعات فرعية وهي اللحوم والدواجن والسكر ومشتقاته والزيوت «- 0.1». وبالرغم من ذلك، فإن الوتيرة الأخيرة لأسعار الغذاء العالمية تشير إلى أن هذا الانخفاض قد ينعكس خلال الأشهر المقبلة. كما تستورد الكويت معظم المواد الغذائية لها «ما يقرب من 90.0%» للاستهلاك المحلي، كانت الزيادة بما يتماشى مع الاتجاهات التصاعدية في أسعار المواد الغذائية الدولية. ونظرا لاستيراد الكويت لمعظم المواد الغذائية، كان الانخفاض الشهري متماشيا مع الاتجاهات النزولية في أسعار المواد الغذائية عالميا. وقد انخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» بنسبة 1.6 في المئة على أساس شهري في أبريل 2014.

كما ارتفعت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة «والتي تمثل 11.3 في المئة من سلة أسعار المستهلك» بنسبة 0.3 في المئة على أساس شهري في أبريل 2014. وجاء الارتفاع في هذه المجموعة بتأثير من ارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد «0.9 في المئة » والسلع المنزلية «0.4 في المئة » وكذلك السلع المنزلية والخدمات وأعمال الصيانة «0.07 في المئة ». وبالمقارنة بشهر أبريل 2013، ارتفعت أسعار المجموعة بنسبة 4.9 في المئة على أساس سنوي.

كما شهد تكاليف النقل زيادة خلال الشهر قدرها 0.1 في المئة على أساس شهري نتيجة للزيادات في أسعار مركبات النقل الخاصة «0.1 في المئة على أساس شهري». وبالنسبة للأساس السنوي، زادت اسعار النقل زيادة قدرها 1.1 في المئة خلال الشهر مقارنة بأسعار أبريل 2013.

وانخفضت أسعار الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري خلال شهر أبريل كنتيجة لارتفاع أسعار ملبوسات القدم «1.4 في المئة على أساس شهري» وانخفاض الأحذية بنسبة 0.4 في المئة على أساس شهري، فيما شهدت المجموعة معدل تضخم سنوي قدره 2.9 في المئة مقارنة بشهر أبريل 2013.

كما انخفضت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري نتيجة للتغيرات في أسعار مجموعة الأمتعة «انخفاض بنسبة 0.5 في المئة » والممتلكات الشخصية «زيادة بنسبة 2 في المئة » على أساس سنوي ومجموعة العناية الشخصية بنسبة 0.2 في المئة . فيما انخفضت السلع والخدمات المتنوعة بمقدار 2.4 في المئة على أساس سنوي وذلك مقارنة بشهر أبريل 2013.

وانخفضت تكاليف المجموعة الرئيسية الثامنة الترفيهية والثقافة أيضا خلال شهر أبريل 2014 بمقدار 0.2 في المئة مقارنة بالشهر السابق نتيجة لانخفاض أسعار المعلومات السمعية والبصرية والتصوير الفوتوغرافي بنسبة 0.1 في المئة . وقد ارتفع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 0.1 في المئة على أساس سنوي مقارنة بشهر أبريل 2013.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، لم تتغير أسعار مجموعات الاتصالات، والمطاعم والفنادق والتبغ والسجائر والتعليم خلال ابريل 2014.

توقعات التضخم في الكويت لعام 2014

نتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك في 2014 لتواصل تجاوزها لحاجز الـ 3 في المئة على أساس سنوي حتى منتصف العام تقريباً، نظرا للتوقعات المالية الملائمة والسياسة النقدية القضافضة ستعمل على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار وذلك على الرغم من انخفاض معدل التضخم لهذا الشهر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية وخاصة مع حلول شهر رمضان المبارك وتأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. كما أن إرتفاع الأجور قد يشكل ضغوطا تصاعدية على التضخم في 2014 والفترات اللاحقة. وبالرغم مما سبق، وفي الجهة المقابلة، فإن نظام الدعم واسع النطاق في البلاد والرقابة على الأسعار ستساعد على إبقاء الأسعار تحت السيطرة. ونتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت ليسجل 3.5 في المئة على أساس سنوي في 2014، 2013: 2.7 في المئة ».

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، من المتوقع أن يزيد معدل التضخم ليسجل 3.2 في المئة على أساس سنوي في 2014، ارتفاعا من نسبة الـ 2.8 في المئة على أساس سنوي المسجلة في 2013 بتأثير استمرار ارتفاع الإيجارات واستقرار الزيادة في أسعار الغذاء العالمية والزيادة في النمو الائتماني والاستثمارات الحكومية الكبيرة. إلا أننا نرى أن النسبة المتوقعة ستكون أقل بكثير من المعدل المكون من رقمين والمسجل في 2008 حيث سجل التضخم 11 في المئة ، والذي كان مدفوعا جزئيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميا.

وتأتي مستويات التضخم في الكويت مقاربة لمؤشر أسعار المستهلك في البلدان الخليجية الأخرى حيث تسجل جميعها معدلات متقاربة. وعلى سبيل المقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، شهد معدل التضخم السعودي لشهر أبريل ارتفاعا طفيفا ليسجل 2.7 في المئة على أساس سنوي من 2.6 في المئة على أساس سنوي لشهر مارس 2014، فيما انخفض التضخم في البحرين لشهر أبريل ليصل إلى 1.9 في المئة على أساس سنوي من 2.3 في المئة على أساس سنوي في مارس 2014. وبالنسبة لمؤشر تكلفة المعيشة في قطر، ارتفع المؤشر 2.8 في المئة على أساس سنوي في أبريل من 2.6 في المئة على أساس سنوي في مارس 2014، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الإيجارات وزيادة أسعار المواد الغذائية والملابس والترفيه. وفي الوقت نفسه، ارتفع التضخم في الإمارات في ابريل قليلا ليسجل 2.1 في المئة على أساس سنوي من 1.9 في المئة على أساس سنوي في مارس 2014.

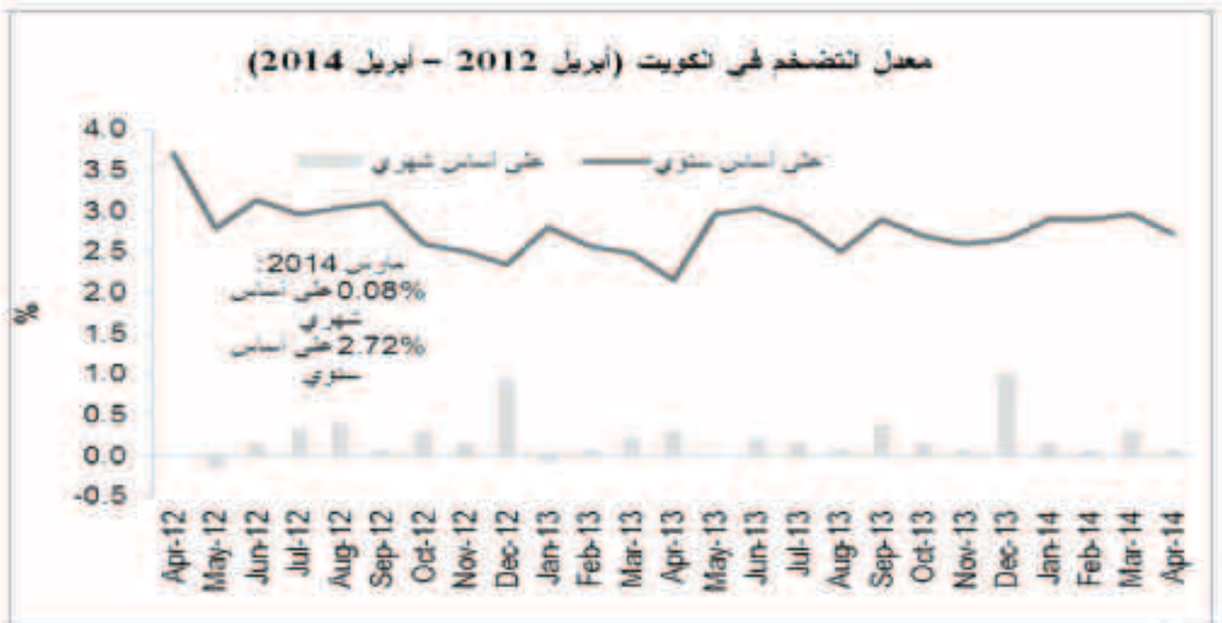

رسم توضيحي لمعدل التضخم في الكويت (ابريل -2012 إبريل 2014).

■ توقعات بارتفاع أسعار المستهلك في 2014 لتواصل تجاوزها لحاجز الـ 3 في المئة على أساس سنوي حتى منتصف العام تقريباً

«الشورى السعودي» يطالب بإجراءات لتفادي انقطاع الكهرباء

طالب مجلس الشورى السعودي هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج بوضع الضوابط الكفيلة لضمان التزام جميع الجهات المعنية بتنفيذ خطة تطوير هيكلة قطاع الكهرباء في المملكة، من أجل اتخاذ الجهات المعنية كل الجهود لتفادي حدوث أزمة أو انقطاع للكهرباء هذا الصيف.

وذكر مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد في تصريح صحافي أن المجلس جدد في جلسته الأخيرة ، التأكيد على قراره السابق الذي ينص على مطالبة الهيئة باتخاذ الإجراءات الوقائية العاجلة، ووضع خطة عمل مشتركة بين الجهات المختصة لتلافي حدوث أزمة تؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي، وشبكات النقل طبقا للمعايير العالمية.

كما طالب المجلس الهيئة بالإسراع في تنفيذ آلية مشروع العدادات الذكية للمستهلكين والتنسيق في ذلك مع الجهات المعنية لتمويل هذا المشروع، وتضمين تقريرها القادم ما تم اتخاذه من خطط تطويرية فيما يخص تحلية المياه.

وتابع مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس وافق على «تعديل نظام المنافسات والمشتريات الحكومية وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية.

وأوصت اللجنة المؤسسة بالعمل على زيادة عدد الوظائف المشغولة بالعنصر النسوي والاستفادة من الوظائف الشاغرة لديها لهذا الغرض.

وأيد المجلس اقتراح المؤسسة لزيادة الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين والتي عرضت زيادة نسبة الاستقطاع الشهري من رواتب الموظفين بمعدل 1 في المئة أو الحصول على مبلغ سنوي مقطوع من ميزانية الدولة، لافتا النظر إلى أن الحد الأدنى الحالي لمعاشات المتقاعدين في وضعه الحالي لا يلبي الاحتياجات الأساسية للمشتركين الذين في غالبيهم هم من الفئة التي تستحق الدعم.

وأكدت اللجنة في توصياتها على قرارات المجلس السابقة التي تطالب المؤسسة بأن تضمن تقاريرها القادمة معلومات وبيانات تفصيلية عن استثماراتها في الخارج على النحو الذي تتبعه بالنسبة لاستثماراتها الداخلية.

«ساكسو بنك» يفتتح مكتبه في أبوظبي لتعزيز تواجده بالشرق الأوسط

افتتاح مكتب ساكسو بنك الجديد في أبوظبي

أعلن بنك ساكسو، اختصاصي الاستثمار وتداول الأصول المتعددة عبر الانترنت، عن توسيع شبكته في الإمارات العربية المتحدة من خلال افتتاح مكتبه الجديد في العاصمة أبوظبي.

إن بنك ساكسو هو اول بنك اسكندناقي يؤسس حضوره في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي عندما أطلق مكتبه الإقليمي في مركز دبي التجاري العالمي في شهر مايو من عام 2009. سيشغل منصب إدارة مكتب أبوظبي فيليبو دي روزا الذي سيرفع تقاريره مباشرة إلى جاكوب بيك توماس، الرئيس التنفيذي في بنك ساكسو «دبي» ليمتد والرئيس الإقليمي لمجموعة ميناسا حيث ينضم السيد دي روزا إلى المكتب بعد أن كان يشغل منصب المدير المساعد لدى وكالة موديز للتحليل.

تم تأسيس المكتب الجديد في أبوظبي لتعزيز قوة حضور البنك في المنطقة.

وفي تصريح مشترك لهما، قال كيم فورنايس ولارس سير كريستينسن وهما مؤسسان مشاركان في بنك ساكسو ومديراه التنفيذيان:

«تغمرنا السعادة إبان افتتاح مكتبنا الثاني في الإمارات حيث رأينا توسع العمليات في المنطقة بسرعة مضطردة منذ افتتاح مكتبنا الأول في دبي منذ خمس سنين خلت ويسعدنا بل ويسرنا إظهار التزامنا بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال دخول سوق أبوظبي.

شهدت الإمارات، وبالأخص دبي، انتعاشا مذهلا خلال العام 2013 الماضي مستجيبة للانتعاش العام الذي تلا الانكماش في عام 2009 في الوقت الذي تباشر فيه أبوظبي مرحلة جديدة من التوسع والتنمية الاقتصادية لا سيما من خلال الاستثمارات الاستراتيجية المثيرة للإعجاب في مجالات متعددة منها الفنون والثقافة والسياحة والتمويل ما خول الإمارة لاستقطاب المهنيين المهرة محليا ودوليا حيث يتميز هؤلاء باعتمادهم على الذات في الطريقة التي يديرون فيها استثماراتهم وهم بالتالي يحتاجون إلى التقنية المتطورة وعروض منتجات شاملة متعددة الأصول وهو بالضبط ما يقدمه بنك ساكسو».

يتيح بنك ساكسو للمستثمرين الدخول إلى 30.000 مستند مالي والتي تشمل بدورها الأسهم المدرجة في اكثر من 30 بورصة أسهم عالمية و160 زوجا من العملات و8.700 من العقود مقابل الفروقات و1.500 خيارا للأموال المتداولة في البورصة والسلع المتداولة للتصدير والعقود المستقبلية وغيرها وتتوفر جميع هذه المستندات للاستخدام الفوري عبر برنامج ساكسو تريدر، وهي نسخة سطح المكتب من المنصة، ساكسو تريدر عبر متصفح الانترنت وأيضا عبر ساكسو موبايل تريدر، وهي منصة تداول صممت خصيصا لأجهزة الهاتف المحمول.

هجوم شرس على فكرة فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للبورصة

خسائر حادة في المؤشرات مع تمديد الاقتراع

البورصة المصرية

منيت البورصة المصرية بخسائر حادة خلال التعاملات لجلسة تعاملات امس، مدفوعة بمبيعات جماعية للمستثمرين للأجانب والمصريين.

وأرجع خبراء ومحللون مالیون الخسائر إلى قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بمد التصويت ليوم ثالث، إضافة إلى قرار مجلس الوزراء بتعطيل العمل في البورصة والبنوك ، وهو ما أفقد المستثمرين الثقة في أداء الحكومة ونتائج الانتخابات الرئاسية.

وقالت مدير التداول بشركة نيم لتداول الأوراق المالية، أماني عبد المطلب، إن خسائر امس متوقعة وطبيعية في ظل التخبط في قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، وقرار مد التصويت يقلل من ثقة المصريين في المرشح الذي سيفوز بغض النظر عن اسمه.

وأوضحت أن جميع الأسهم منيت بخسائر ، وربما كانت الخسائر أكبر في الأسهم القيادية وأسهم الصناديق والمؤسسات الأجنبية، والتي تجاوزت فيها الخسائر نسب كبيرة، تليها أسهم المؤشر الرئيسي.

وخلال التعاملات الصباحية لجلسة تداولات أمس، خسر رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة نحو 6.5 مليارات جنيه، تعادل 1.31 في المئة بعدما تراجع من نحو 494.8 مليار جنيه لدى إغلاق تعاملات الاثنين الماضي إلى نحو 488.3 مليار جنيه بعد ساعة ونصف من بدء تداول جلسة اليوم.

وعلى صعيد المؤشرات، فقد منى مؤشر «إيجي إكس 30» بخسائر كبيرة، حيث تراجع بنسبة 2.36 في المئة فاقدا نحو 206 نقطة إلى مستوى 8530 نقطة، مقابل نحو 8736 نقطة في إغلاق تعاملات اول أمس. كما تراجع مؤشر «إيجي إكس 70» للأسهم المتوسطة إلى مستوى 605 نقطة فاقدا نحو 8 نقاط تعادل 1.39 في المئة متراجعا من مستوى 613 نقطة لدى إغلاق تعاملات الاثنين.

وامتدت التراجعات لتشمل مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقا، ليفقد نحو 16 نقطة تعادل 1.43 في المئة بعدما تراجع إلى 1057 نقطة مقابل نحو 1073 نقطة.

على جانب آخر شن خبراء ومحللون ماليون هجوما حادا على التصريحات الخاصة باتجاه الحكومة لفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للبورصة، وقالوا إن القرار سوف يزيد آلام البورصة ويعمق خسائرها، كما أنه بالتأكيد سوف يطرد الاستثمارات التي تبحث عنها الحكومة في الخارج والداخل.

وقال عيسي فتحي، نائب رئيس شعبة الأوراق المالية، إن الوقت ليس مناسبا لطرح هذه الأفكار التي سوف تؤثر سلبا على نشاط البورصة التي بدأت تتعافى منذ وقت قريب، ولا يمكن الحديث عن هذا الموضوع قبل تعافي الاقتصاد المصري تماما، وتحول السوق المصري إلى سوق جاذب ينافس أسواق المال الكبرى بالمنطقة العربية.

وتساءل فتحي، كيف سيتم التعامل مع المستثمرين في البورصة، هل سيتم التعامل مع إجمالي تعاملاتهم، أم سيتم التعامل معهم في كل ورقة مالية يتعاملون عليها، وأيضا من سيتابع نشاط أو حركة الأوراق المالية لاحتساب قيمة هذه الضريبة، وهل تمت دراسة الأسواق الأخرى التي ستعد جاذبة للمستثمرين المتوقع هروبهم من البورصة، خاصة إذا ما نظرنا إلى البورصات العربية التي بدأت تنفتح على العالم.

بيع مزارع للتمور في السعودية بـ116 مليون ريال

أقامت لجنة المساهمات العقارية في وزارة التجارة والصناعة، مزاداً علنياً لبيع مزرعتي «تمور المملكة» و«الصلاحية» التابعة لمساهمة صلاح النفيسي، في إطار استكمال تصفية المساهمة وصرف ما تبقى من حقوق المساهمين.

وأنهت اللجنة المزاد بترسية البيع لأعلى سعر قدم في المزاد لشراء أصول وموجودات المزرعتين بإجمالي بلغ 116.700.000 ريال خلال المزاد الذي أقامته اللجنة بحضور وزير التجارة والصناعة رئيس اللجنة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وأعضائها وقاضي التنفيذ في المحكمة العامة بالبدائع الشيخ أديب الدبيخي، وتم بيع مزرعة ومصنع تمور المملكة بمبلغ 100 مليون و500 ألف ريال، فيما بيعت مزرعة الصلاحية بمبلغ 16 مليوناً و200 ألف ريال.

وافتتح المزاد على مزرعة الصلاحية بـ8 ملايين ريال وسط تنافس كبير بين المستثمرين وعدد من القائمين على الأوقاف ليصل الطلب إلى 10 ملايين ريال، ثم ارتفعت إلى 14 مليون ريال، لتشتد المنافسة في عملية المزايدة التي استغرقت نحو 40 دقيقة على تلك المزرعة لتصل إلى أعلى سعر لها بـ16.200 مليون ريال لصالح أحد المستثمرين.

وفي المزايدة الثانية لبيع مزرعة «تمور المملكة» مع المصنع والفروع، بدأت المزايدة بـ100 مليون ريال ليتم ترسيتها على أحد المستثمرين لأعلى قيمة بلغت 100 مليون و500 ألف ريال.

ونجحت لجنة المساهمات العقارية بالتعاون مع السوق العقاري للمزاد والمدير المالي في تنظيم فعاليات المزاد العلني الذي أقيم عصر أمس الثلاثاء في فندق موفنبيك بريدة.

من جانب آخر تنظم اللجنة مزادها العلني لبيع قطع سكنية وتجارية في مخطط شلالة بوسط الرياض والذي يضم 106 قطع تتراوح مساحاتها بين 337 متراً مربعاً إلى 2444 متراً مربعاً، عصر غد الخميس في قاعة الخزامى بالرياض مقابل بوابة جامعة الملك سعود الغربية.